يمكن ان يجعل للحق وجودا خارجيا عن اعيان الممكنات وانه فاض عليها فيكون
فيه اعتراف بوجود الرب القائم بنفسه وان كان فيه كفر من جهة انه
جعل المخلوق هو الخالق والمربوب هو الرب بل لم يثبت خلقا اصلا ومع
هذا فما رأيته صرح بوجود الرب متميزا عن الوجود القائم باعيان الممكنات
واما هذا فقد صرح بانه عام سوى الوجود المطلق الساري في الموجودات
المعينة والمطلق ليس له وجود مطلق في الخارج وجسم مطلق بشرط
الاطلاق ولا انسان مطلق ولا حيوان مطلق بشرط الاطلاق بل لا يوجد
الا في شيء معين والحقائق لها ثلاث اعتبارات اعتبار العموم والخصوص
والاطلاق فاذا قلنا حيوان عام او انسان عام او وجود عام
فهذا لا يكون الا في العلم والبيان فاما الخارج عن ذلك فما ثم شيء في الخارج
يعم شيئين ولهذا كان العموم من عوارض صفات الحي فيقال علم عام
وارادة عامة وغضب عام وخبر عام وامر عام ويوصف صاحبها بصفة
العموم ايضا كما في الحديث الذي في سنن ابي داود ان النبي صلى الله عليه وسلم
مر بعلي وهو يدعو فقال يا علي عم فان فضل العموم على الخصوص كفضل السماء
على الارض وفي الحديث الآخر انك لن تزال قوله وانذر عشيرتك الاقربين عم وخص
رواه مسلم من حديث موسى بن طلحة عن ابي هريرة وتوصف الصفة بالعموم
كما في حديث التشهد السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فاذا قلتم ذلك
فقد اصابت كل عبد صالح لله في السماء والارض واما الطلاق من اطلق العموم
من عوارض الالفاظ فقط فليس كذلك ان معاني الالفاظ الفاعلة بالقلب
اعم بالعموم من الالفاظ وسائر الصفات فالارادة والحب والبغض
والغضب والرضى يعرض لها من العموم والخصوص ما يعرض للعقول وانما المعاني
الخارجة عن الذهن غير الموجودة في الخارج كقولهم مطر عام وخصب عام
فهذه التي تنازع الناس هل وصفها بالعموم حقيقة او مجاز على قولين
احدهما مجاز لان كل جزء من اجزاء المطر والخصب لا يقع حيث يقع الآخر

فليس

فليس هناك عموم وقيل بل حقيقة لان المطر المطلق قد عم واما الخصوص
فيعرض لها اذا كانت موجودة في الخارج فان كل شيء له ذات وعين
يختص بها ويمتاز بها عن غيره اعني الحقيقة العينية الشخصية التي لا تشترك
فيها مثل هذا الرجل وهذه الجبة وهذا الدرهم وما عرض لها في الخارج فانه
يعرض لها في الذهن فان تصوير الذهن اوسع من الخارج الخارجية
فانها تشمل الموجود والمعدوم والممتنع والممتنعات واما الاطلاق
فيعرض لها اذا كانت في الذهن بلا ريب فان العقل يتصور انسانا مطلقا
وجودا مطلقا واما في الخارج فهل يتصور شيء مطلق هذا فيه قولان
قيل المطلق له وجود في الخارج فانه جزء من المعين وقيل لا وجود له في
الخارج اذ ليس في الخارج الا معين مقيد والمطلق الذي يشترك فيه
العدد لا يكون جزأ من المعين الذي لا يشترك فيه والتحقيق ان المطلق
بلا شرط اصلا يدخل فيه المقيد المعين واما المطلق بشرط الاطلاق
فلا يدخل فيه المعين المقيد وهذا كما يقول الفقهاء الماء المطلق فانه يشترط
الاطلاق فلا يدخل فيه المضاف فاذا قلنا الماء ينقسم الى ثلاثة اقسام
طهور وطاهر ونجس فالثلاثة اقسام الماء والطهور هو الماء المطلق
الذي لا يدخل فيه ما ليس بطهور كالمعتصرات والمياه النجسة فالماء المقسوم
هو المطلق لا بشرط والماء الذي هو قسيم للاثنين هو المطلق بشرط الاطلاق
لكن هذا الاطلاق والتقييد الذي قاله الفقهاء في اسم الماء انما هو في
الاطلاق والتقييد اللفظي وهو ما دخل في اللفظ المطلق كالحفظ ما اوعى
اللفظ المقيد كالحفظ ماء نجس او ماء ورد واما ما كان فيه كلا من اولا فانه
الاطلاق والتقييد في معاني اللفظ فرق بين النوعين فان الناس يغلطون
لعدم التفريق بين النوعين غلطا كثيرا جدا وذلك ان كل اسم فاما ان
يكون اسما معينا لا يقبل الشركة كالنار وهذا وزيد ولبعاله المعين
والجزء واما ان يقبل الشركة فهذا الذي يقبل الشركة هو المسمى بالكلي
المطلق وله ثلاث اعتبارات كما تقدم واما اللفظ المطلق والمقيد فمثل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)